دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مجلس الأمن القومي التركي
المصدر:	مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
الناشر:	كلية الإمارات للعلوم التربوية
المؤلف الرئيسي:	عبد، أنس يونس
المجلد/العدد:	ع59
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	140 - 149
رقم MD:	1086993
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	العلوم السياسية، السياسة التركية، السياسة الخارجية التركية، الأمن القومى التركي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1086993

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.279
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

مجلس الامن القومي التركي

م.د. انس يونس عبد
كلية التربية للبنات- جامعة بغداد – العراق
الايميل: admaster73@coeduw.uobaghdad.edu.iq

الملخص

يعد مجلس الامن القومي التركي من المؤسسات المهمة في الدولة التركية ان لم يكن أهمها، ونظرا لهذه الاهمية التي يشكلها المجلس فقد كان موضوعا استدعى الدراسة والبحث للوقوف على ماهية هذا المجلس، والإجابة على مجموعة من الاسئلة اختصت بهيكله التكويني، وطبيعة عمله، فضلا عن تدرجه من بداية تأسيسه حتى عام 2002 ووصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا، وطبيعة الصلاحيات الممنوحة له، وما هي المجالات التي اختص بها، وما دوره في قيادة وتوجيه السياسة التركية وعلى المستويين الداخلي والخارجي.

الكلمات المفتاحية: مجلس الامن القومي التركي.

Turkish National Security Council

Dr. Anas Younes Abed
College of Education for Girls - University of Baghdad - Iraq
Email: admaster73@coeduw.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT

The Turkish National Security Council is one of the important institutions in the Turkish state, if not the most important one, and in view of this importance that the Council constitutes, it was a topic that required study and research to find out what this council is, and to answer a set of questions related to its formative structure, the nature of its work, as well as its gradation The beginning of its establishment until 2002 and the arrival of the Justice and Development Party to power in Turkey, the nature of the powers granted to it, what areas it specializes in, and what is its role in leading and directing Turkish policy at the internal and external levels.

Keywords: Turkish National Security Council.

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.279
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

تمهيد

مثلـت معاهـدة لـوزان عام 1923 ، حجر الزاوية في وضع القوانين والدساتير للدولة التركية الحديثة نظرا للالتزامات والعهود والمواثيق التي وقعت عليها تركيا مكرهة كانت ام راضية، وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي كانت توجهات كمال اتاتورك نحو الغرب هي المحرك الاساسي في رسم سياسة الدولة التركية الحديثة، فكل التغييرات التي قام بها جاءت على اساس الانسلاخ من المحيط الاسلامي والارث الذي خلفته الدولة العثمانية، ولبس ثوب جديد فصل وخيط في بريطانيا وفرنسا، وعليه ظهر هناك تغيير شامل استهدف الافراد والمؤسسات والمجتمع التركي لتتحول فيه الدولة الى القومية والعلمانية.

أعطت المرحلة التى تزعم فيها أتاتورك الجمهورية التركية الملامح الأساسية للمشهد التركى فى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وكذلك الاقتصادية، إذ طبق نظريتــه في علمنــة الدولــة والمجتمــع على كافــة مجــالات الحيــاة في تركيــا.

وجاء مجلس الامن القومي التركي (National Security Council Turkey)، ويكتب بالتركي Milli Güvenlik Kurulu) ، ليرسخ ويحمي ويراقب مبادئ العلمانية الجديدة، والذي تأسست نواته بقانون حمل الرقم 14443، اصدرته جمعية الدفاع العليا التركية في الرابع عشر من نيسان عام 1933، تحت مسمى هيئة الدفاع العليا[1]. ومنذ التأسيس وحتى وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى السلطة في تركيا عام 2002 مر المجلس بأربع مراحل نتيجة للتطورات السياسية والقانونية والإدارية في البلاد سنأتي على ذكرها لاحقا.

مراحل تطور مجلس الامن القومي التركي

نوهنا سابقا ان هيئة الدفاع العليا التي تأسست عام 1933 هي النواة الاولى لمجلس الامن القومي التركي وهي المرحلة الاولى من مراحل تطوره واستمرت حتى عام 1949، وقد تشكلت هذه الهيئة في عهد كمال اتاتورك، وأثناء ترأس عصمت اينونو وزارته السادسة (أيار 1931 - آذار 1935). ثم استلم عصمت اينونو رئاسة الجمهورية بعد وفاة اتاتورك عام 1938، وتناوب على رئاسة الوزراء حتى السادس عشر من كانون الثاني عام 1949 كل من جلال بايار وزارتان، ورفيق سايدام وزارتان، وشكرو سراج اوغلو وزارتان، ومحمد رجب بكر وزارة، وحسن سقا وزارتان. وكان يترأس هيئة الدفاع العليا رئيس الجمهورية وينوب عنه في غيابه رئيس الوزراء، وعضوية كل من رئيس اركان الجيش، وأعضاء مجلس الوزراء[2].

ثم جاءت المرحلة الثانية اذ ظهر ما يعرف بالمجلس الاعلى للدفاع الوطني عام 1949 ،واستمر حتى عام 1961 ،اذ ظهر بعد هذا العام بشكل جلي اثر السياسة العالمية الجديدة على تركيا وسياسة الامن القومي فيها ، وقد مرت تركيا خلال هذه المدة برئاستين للجمهورية جاءت الاولى في عهد عصمت اينونو (كانون الثاني 1949- ايار 1950) وفي المدة ذاتها شغل شمس الدين جونالتاي رئاسة الوزراء[3]، وشغل الثانية جلال بايار للاعوام 1950-1960 وشغل للمدة ذاتها عدنان مندريس خمس حقائب لرئاسة الوزراء ،انتهت بانقلاب الجيش عليه في عام 1961 واستلام الجنرال جمال كورسيل للسلطة[4]، ويضم المجلس الاعلى للدفاع في عضويته فضلا عن

1- Hikmet Özdemir, Rejim ve Asker, (İstanbul, 1993),pp.103-105.

1- Arş. Gör., Milli Güvenlik Kurulu ve Dış Politika Bulut GÜRPINAR. Gebze Yüksek Teknoloji Enstitüsü, Strateji Bölümü,
(Kocaeli,2013),p.77.

[3] -حنا عزو بهنان، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، (د،ت)، ص 115.

1- انس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول اوربا الغربية 1950-1960، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية- جامعة بابل -2005، ص82-85.

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.279
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

الأعضاء السابقين الذين ذكروا في المرحلة الاولى وزير الدفاع كعضو دائم، فضلا عن منصبه، يضاف اليه عدد من الوزراء يرشحهم مجلس الوزراء[1].

اختلفت المرحلة الثالثة عن سابقاتها، والتي تغير معها المجلس الاعلى للدفاع الوطني الى مجلس الامن القومي واقر في دستور عام 1961، وتختلف هذه المرحلة عن ما سبقها في امرين اولها ان مجلس الامن القومي اقر بقانون حمل الرقم 111 حسب دستور عام 1961، تولى فيه رئيس الجمهورية رئاسة المجلس وينوب عنه في حالة غيابه رئيس الوزراء كما ويضم في عضويته كل من رئيس أركان الجيش وقائد القوة البرية وقائد القوة الجوية وقائد القوة البحرية ووزراء الداخلية والدفاع والخارجية والمواصلات والقائد العام لقوات الأمن (الجندرمة)، ويمكن دعوة اي من الوزراء او من يراه المجلس ضروريا لحضور بعض اجتماعاته وحسب ما تقتضيه الحاجة وفق جدول أعمال المجلس [2] .

اما الامر الثاني الذي اختلفت فيه هذه المرحلة فقد اتخذ هذا المجلس طابعا قوميا بعد ان غلبت الوطنية على سلفه (المجلس الاعلى للدفاع الوطني) ، ويبدو ان الطابع القومي للمجلس جاء متماشيا مع التغيير الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية فقد تم استبدال استراتيجيات ومصطلحات (الحرب الشاملة) و(الدفاع الشامل) ب(عقيدة الأمن القومي)[3]، وقد تأثرت تركيا في هذا على ما يبدو بالولايات المتحدة الاميركية، اذ استخدمت اميركا هذه السياسة على اثر ما يعرف ب(الحرب الباردة)، للحد من خطر التيار اليساري ، ولمواجهة التنافس السوفيتي في داخل الولايات المتحدة وخارجها. ومن هنا ينقسم دور مجلس الامن القومي التركي-خصوصا بعد الانقلاب العسكري الاخير الذي شهدته تركيا عام 1960- الى عسكري لمواجهة مباشرة مع شخوص اعداء القومية والعلمانية الاتاتوركية، وتنظيمية، في محاولة من مجلس الامن القومي للقضاء على كل الافكار والتوجهات والسياسات والايديولوجيات التي تسعى الى تقويض (المبادىء) التي وضعها كمال اتاتورك في تاسيس الدولة التركية الحديثة.

بعد ان أُقر مجلس الامن التركي في دستور عام 1961 ، صرح مجلس الوزراء التركي في بيان معقبا على مهام مجلس الامن: (بالرغم من فعالية واهمية السياسات التي يتناولها مجلس الامن، الا ان صفته هي مناقشة هذه السياسات وطرح حلول لها، وليس له أي صفة تنفيذية). واختص مجلس الامن التركي في عدة امور مهمة، اولها اقتراح اعلان التعبئة العامة في حالة تعرض البلاد لأي خطر داخلي او خارجي، وفي بحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة، والتنسيق بين هيئة الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والمؤسسات العسكرية الأخرى[4]. كما يقوم بتقديم التوصيات المتعلقة بالأمن القومي الى مجلس الوزراء الذي بدوره يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه هذه التوصيات من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي وعلى المستويين الداخلي والخارجي[5]. ومن صلاحيات المجلس الاخرى المشاركة في مشاورات مجلس الوزراء من خلال الاستشارات المنتظمة والمشاركة في المناقشات التمهيدية للحكومة. فضلا عن ذلك يعمل مجلس الامن على التحقق والإشراف على الأحكام المتعلقة بالدعاوى والقضايا الإدارية التي تصدر عن مجلس شورى الدولة، ويقوم بإبداء الرأي والتدقيق حول مشاريع القرارات المقدمة من مجلس الوزراء إلى المجلس الوطني الكبير.[6]

ومن أجل تنفيذ هذه المهام الكثيرة والمتعددة ، ضمت الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي التركي عددًا كبيرًا من الموظفين والتشكيلات والوحدات التخصصية، والتي تعنى بالشؤون السياسية والعسكرية والاجتماعية

2- Hikmet Özdemir, Op.Cit.,p.106.
3- Ibid.,pp.106-107.
4-Muharrem Balcı, *MGK ve Demokrasi: Hukuk-Ordu-Siyaset*, Yöneliş Yayınevi, (İstanbul 2000).p.39.
1- Muharrem Balcı, Op. Cit.,pp39-40.
5 - طلال يونس الجليلي، قراءة في أفكار النخبة السياسية التركية، (الموصل، 2006)، ص111 – 114.
1- Muhsin Batur, Anılar ve Görüşler, "Üç Dönemin Perde Arkası", (İstanbul, 1985),pp.176-177.

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.279
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

والاقتصادية والتعليمية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني ومتابعة شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ودراسات اختصت بالتوجهات العامة للمجتمع، لهذا ضمت كادراً كبيرا بلغ سبعمائة موظف[1].وقد ظهر اول اختبار عملي لمجلس الامن التركي في الاحداث الداخلية التي شهدتها الساحة التركية عام 1968 والتي ادت الى انتشار الفوضى والاضطرابات والمظاهرات الطلابية ، والصراع بين قوى اليسار واليمين، قام على اثرها عضو مجلس الامن القومي التركي وقائد القوة الجوية الجنرال محسن باتور بتقديم تحذير او مذكرة، هو ومساعدي مجلس الامن القومي، وذلك بعد الاجتماع الذي عقده المجلس في الخامس والعشرين من اذار عام 1970 ،وقدمت هذه المذكرة الى رئيس الجمهورية جودت صوناي ، والى رئيس الوزراء سليمان ديميريل، الذي طالب فيها مجلس الامن القومي، رئيس الوزراء بالعمل لإيقاف هذه الفوضى والاضطرابات، او يهدد بالطلب من الجيش التدخل بصورة مباشرة[2].

بالرغم من مهام مجلس الامن القومي الاستشارية، الا ان اعضائه العسكريين هم المعنيين بالتدخل المباشر لمعالجة الامور، وقد انتهى الامر باستقالة رئيس الوزراء، وهذا ما عرف فيما بعد بانقلاب (المذكرة) او انقلاب الثاني عشر من آذار عام 1971، وعلى اثر ذلك شهد المجلس تعزيزا جديدا بقرارات اخرى وسعت من صلاحياته، اجريت بتعديل دستوري استحدثت في العام نفسه[3].ومما هو جدير بالذكر انه بعد الانقلاب العسكري تحول مجلس الامن القومي إلى هيئة تقدم التوجيهات إلى مجلس الوزراء حول تهديدات الأمن القومي التركي. ويتضح مما تقدم ان مجلس الامن اصبح من اهم المؤسسات الدستورية في تركيا ان لم يكن اهمها، لخطورة القرارات التي يتخذها وللصلاحيات التي يتمتع بها، ولدوره الذي اتضح جليا قبل انقلاب عام 1971 والذي كان لقراراته السبب الرئيس في حدوث هذا الانقلاب.

اصبح مجلس الامن القومي التركي اعلى مؤسسة تنسيقية امنية دستورية تظم اعضاء عسكريين ومدنيين، تعقد اجتماعاتها كل شهرين، برئاسة رئيس الجمهورية التركية، يتناول في اجتماعاته كل القضايا الامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكل ماله علاقة بالامن القومي التركي وعلى المستويين الداخلي والخارجي. ويرأس الجناح السياسي للمجلس رئيس الوزراء، والجناح العسكري رئيس اركان الجيش، ويجب أن يكون الأمين العام للمجلس عسكريًا ولا يقل عن رتبة فريق أول ويقوم باختياره رئيس أركان الجيش، كما يقوم باختيار مساعد الأمين العام للمجلس ، ثم المستشارين الرئيسيين ، ثم الموظفين من هم بدرجة مستشار، ثم مديري الأقسام ، ثم الخبراء في كافة الاختصاصات.[4]

ويقع مقر المجلس في العاصمة التركية انقرة في شارع كمال اتاتورك في منطقة شان كايا، وهي المنطقة التي يقع فيها القصر الرئاسي والدوائر الحساسة للحكومة التركية منذ تاسيسها عام 1924[5]. وتكمن قوة نفوذ مجلس الأمن القومي عبر امانته العامة، وتأتي هذه القوة من خلال أن جميع المعلومات الواردة والصادرة للمجلس يجب ان ترتبط بصورة مباشرة بالأمانة العامة ، وتقيم فيها، وتنظم، ويعاد صياغتها، وبذلك تدار الدولة التركية. ومن خلال عملية جمع المعلومات تقيم هذه الأمانة علاقات واتصالات مع جميع الوزارات، ومع جميع المحافظات التركية، ومع قنوات التلفزيون الحكومية الرسمية والخاصة، ومع مؤسسة التعليم العالي التي ترتبط بها جميع الجامعات، ومع الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون.[6] وتشكل المعلومات التي مرت بالمجلس القومي أساسًا للقرارات التي يتخذها مجلس الوزراء والمجلس النيابي واللجان المنبثقة عنهما، وللقرارات المتخذة في مختلف

2-Muharrem Balcı, Op. Cit.,p40.

[2] - منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997،(بيروت،2012)، ص45-46.

[3]- احمد مشعان نجم ، مكانة تركيا الدولية ، دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية ،(عمان،2017)، ص278.

[4]- طلال يونس الجليلي، المصدر السابق، ص 120.

1- Tayfun Akgüner, *1961 Anayasasına Göre Milli Güvenlik Kavramı ve Milli Güvenlik Kurumu*, İstanbul Üniversitesi SBF, 19XX, p.7.

[6] - رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، (القاهرة، 1990)، ص99.

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.279
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

الهيئات والمؤسسات.[1] وبناءا على ما تقدم فإن كل شؤون تركيا من النواحي السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية تقع في صلب عمل مجلس الامن القومي، فضلًا عن مسؤولياته الرئيسة ألا وهي حماية الامن القومي التركي.

اما المرحلة الرابعة فقد شهدت اتساعا كبيرا في صلاحيات مجلس الامن القومي والتي بدأت بعد انقلاب عام 1980. ولمعرفة اسباب هذا الانقلاب وجب التنويه عن اوضاع تركيا التي سبقت وقوعه، اذ جاء في مقدمة هذه الاسباب المظاهرة الكبيرة التي قادها نجم الدين اربكان زعيم حزم السلامة الوطني الاسلامي، والذي جاء بالمرتبة الثانية بعدد المقاعد في البرلمان التركي في المدة التي سبقت انقلاب 1980، فقد شهدت مدينة قونية جنوب العاصمة انقرة، تجمعا حاشدا في السادس من ايلول عام 1980، بلغ عدد المتظاهرين فيه نحو خمسين الف شخص، اعلنوا فيها عن عدم ايمانهم بمبادىء اتاتورك وسيطرة الجيش على السياسة في تركيا، وطالبوا بتطبيق الشريعة الاسلامية[2]. كما كان لتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد عاملا اخر في تحريك المؤسسة العسكرية، اذ بلغت نسبة التضخم في نفس العام 137% ، وبلغ عدد العاطلين عن العمل 3,5 مليون شخص، فضلا عن ازدياد العنف السياسي بين القوى المتصارعة على الساحة التركية[3].

كل الاسباب التي ذكرت ادت الى تحرك الجنرال كنعان ايفرين رئيس مجلس الامن القومي، ومجموعة من الضباط في الثاني عشر من ايلول عام 1980 الى الانقلاب على السلطة، ممثلة بحكومة سليمان ديميريل والمجلس الوطني التركي الكبير اللذان تم حلهما، ورفع الحصانة عن اعضاء البرلمان، ثم اعتقال زعماء الاحزاب السياسية، نجم الدين أربكان ، وألب أرسلان توركيش ، وبولند أجاويد ، وسليمان ديميريل. ولم يكتفي الانقلابيون بهذا، فقد اصدر قادة مجلس الامن القومي، وقادة المؤسسة العسكرية واصنافها المشاركين في الانقلاب، مجموعة من القرارات جاءت على لسان كنعان ايفرين في بيان اوضح فيه أنّ هدف الانقلاب هو الحفاظ على الوجوه الوطنية، من خلال القضاء على الإرهاب والفوضى وإعادة الأمن والاستقرار للبلاد[4]. وأعلن البيان عن تشكيل لجنة خماسية عرفت باسم (مجلس الأمن القومي)، وهي المشرفة على إدارة البلاد برئاسة إيفرين، وأربعة من قادة الجيش وهم: قائد القوة البرية نور الدين أرسين، وقائد سلاح الجو تحسين شاهين، وقائد القوة البحرية نجاة توم‌ير، والجنرال سادات سيلامسون قائد الشرطة، وتم اعطاء مجلس الامن القومي مهمة قيادة الدولة حتى اجراء الانتخابات في تشرين الثاني عام 1983. كما تم ايقاف الدستور ثم الغاءه تماما، واعلان الاحكام العرفية ،ثم اصدر مجلس الامن قرارا بغلق الاحزاب ومحاسبة قادتها[5].

ومن الاجراءات الاخرى، تم سحب الجنسية التركية من نحو اربعة عشر الف شخص، وتمت محاكمة 230 ألف شخص ضمن 210 دعوة قضائية، وحكم على 517 شخص بالاعدام ، كما تم طرد ثلاثون ألف شخص من أعمالهم، لمجرد وقوعهم في دائرة الشك. ولم يكتفي المجلس بهذا القرارات فقد قام بإغلاق عدد كبير من الجمعيات والمؤسسات الإنسانية في البلاد، وتم رسميا توثيق مقتل 171 شخص تحت التعذيب الشديد. ومُنع 937 فلم سينمائي من العرض، ولم تتمكن 300 صحيفة من الصدور. وتم اقالة 120 استاذ جامعي من مهامهم[6].

وفي تشرين الاول عام 1980 تشكلت حكومة جديدة برئاسة الادميرال المتقاعد بولند اولصو، اوصلت البلاد الى انتخابات تشرين الاول عام 1983 وقد اشترك في هذه الحكومة بعض اعضاء حكومتي الإنقلابين العسكريين لعامي 1960 و 1971، كما كان لبعض المستقلين واساتذة الجامعات بعض الوزرات، واصبح فيها توركت

3- Arş. Gör.,Op. Cit.,pp.78-79.
2 منال الصالح، المصدر السابق، ص39-40.-
3 - فيروزاحمد، صنع تركيا الحديثة ، (القاهرة ،2001)،ص236-238.
4 - منال الصالح، المصدر السابق، ص69-70.
1- Muhsin Batur, Op., Cit.,pp177-178.
6 - محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات) بيروت، 1997) ،ص 44

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.279
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

اوزال الذي وصف بانه العبقرية الاقتصادية، نائبا لرئيس الوزراء ومسؤولاً عن الشؤون الإقتصادية[1]. وأصدر مجلس الأمن القومي في التاسع والعشرين من حزيران عام 1981 القانون رقم 2485 الذي صدر بموجب نظام تشكيل المجلس التأسيسي وتاريخ دعوته للانعقاد في تشرين الأول عام 1981، فبحسب هذا القانون يتألف المجلس التأسيسي لادارة الدولة من مجلس الأمن القومي الذي ينفذ دور المجلس الأعلى، والمجلس الدستوري الذي سيتم تشكيله من 160 عضوًا. ويضع مجلس الأمن القومي القواعد التي يتم حولها اختيار المرشحين واختيار أعضاء المجلس الدستوري. وقد ضم أعضاء المجلس الدستوري أفضل الشخصيات التي تخدم في مؤسسات الدولة أو في القطاع الخاص.وفي الخامس عشر من تشرين الأول عام 1981 تم الإعلان عن تركيبة المجلس الدستوري، وفي الثالث والعشرين من الشهر ذاته تم عقد أول اجتماع للمجلس الدستوري ، تم فيه اختيار سعدي ايرماك عضو المجلس الوطني ورئيس الوزراء السابق رئيسًا لهذا المجلس. وفي الخامس والعشرين من كانون الأول تم تشكيل لجنة الدستور لإعداد مشروع الدستور والتي باشرت أعمالها فورًا[2].

وفي اب 1982 طرح مشروع دستور ينص على تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية بشكل لم يسبق له مثيل، ما اثار جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والصحفية التركية، التي اشارت الى انه سيدفع البلاد الى نظام اقرب الى الدكتاتورية منه الى الديمقراطية. وفي نهاية أيلول انهى المجلس الدستوري مناقشة مشروع الدستور وتم تسليمه، مع الإضافات والتعديلات والتصحيحات إلى مجلس الأمن القومي للنظر فيه، وفي الثامن عشر من تشرين الأول صادق مجلس الأمن القومي على مشروع الدستور بالقانون رقم 2709، الذي تضمن النص النهائي المطبق للدستور، الخطوة التي ادت ايقاف مجلس الأمن القومي للجدل المثار حول الدستور[3]. وفي السابع من كانون الأول جرى الاستفتاء على الدستور، وشارك في هذا الاستفتاء ما نسبته 88.5% من الناخبين، وكانت النتيجة لصالح اقراره. ويتألف الدستور التركي لعام 1982 من ديباجة و177 مادة فضلا عن ستة عشر مادة مؤقتة مقسمة على سبعة أجزاء[4].

وقد ذكر في ديباجته: بعد اتمام العملية التي قامت بها القوات المسلحة في الثاني عشر من أيلول عام 1980 استجابة لدعوة الأمة التركية والتي تشكل المؤسسة العسكرية بكل صنوفها وافرادها ، جزءا لا يتجزأ منها، في وقت كادت فيه ان تقوم حرب دموية أهلية لم يسبق لها مثيل في العهد الجمهوري، تشنها عناصر مخربة تهدد وحدة الأمة التركية الخالدة ووحدة الوطن ووجود الدولة التركية، فقد تم وضع هذا الدستور من قبل المجلس الاستشاري، وأعطى شكله النهائي من قبل مجلس الأمن القومي، وهما الممثلان الشرعيان للامة التركية، ثم تبنته الأمة وصادقت عليه وعدته ساري المفعول مباشرة[5].

يبدو ان هذا الدستور قد اعطى لمجلس الامن القومي، والمؤسسة العسكرية كامل الصلاحيات اللامحدودة في ادارة الدولة، فقد جاء في الفصل الثاني من الدستور فيما يخص السلطة التنفيذية في الفقرة ثانيا ان **"يقدِّم مجلس الأمن القومي إلى مجلس الوزراء القرارات الاستشارية التي اتُّخذت فيما يتعلق بوضع سياسة الأمن القومي للدولة، وما يراه لازماً لضمان التعاون المطلوب. ويقيِّم مجلس الوزراء قرارات مجلس الأمن القومي المتعلقة بالتدابير التي يراها ضرورية للحفاظ على وجود الدولة واستقلالها وسلامة البلاد ووحدتها، والسلم والأمن في المجتمع.**

---

[1] - نوبار هوبسبيان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، إعداد سامي الرزاز وغانم بيبي، (بيروت ،1985)،ص60.

[2] - ف.أ دانيلوف، الجيش في تركيا سياسة وانقلابات، ترجمة يوسف الجهماني، (دمشق 2001)، ص105-106.

2-- Muhsin Batur,Op., Cit.,pp.182-183.

1-Bulut Gürpınar, "1982 Anayasası'na Göre Milli Güvenlik Kavramı", *Hasan Kalyoncu Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi*,(Aralık 2012), pp.124-148.

2- دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011، https://www .constituteproject.org ، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2011.pdf?lang=ar ،p8.

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.279
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

ويضع رئيس الجمهورية جدول أعمال مجلس الأمن القومي، مع أخذ مقترحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة في الاعتبار.وفي غياب رئيس الجمهورية، يعقد مجلس الأمن القومي اجتماعاته برئاسة رئيس الوزراء. وينظم القانون تنظيم الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي وواجباتها[1]." وقد ادت التغييرات التي جاء بها دستور عام 1982 الى استمرار الحكم العسكري في تركيا حتى عام 1989 ، وهي نهاية المدة الرئاسية التي شغلها كنعان ايفرين قائد الانقلاب العسكري.

ويشير التنوع والتعدد والتخصص في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تركيا، إلى مدى النفوذ والسلطات التي حازتها المؤسسة العسكرية ومجلس الامن القومي بعد انقلاب عام 1980، ما جعلها أشبه بجهاز مخابراتي يُعنى بكافة شؤون المجتمع التركي وتوجهاته [2]. استمر عمل مجلس الامن وبصلاحيات ونفوذ متزايد حتى عام 2002، الذي يمثل وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى الحكم، حتى وصل تدخل مجلس الامن الى السياحة في البلد بعد عام 1991 ومراقبة السياح والحفاظ على امنهم وسلامتهم[3] ،اذ لم يبقى شأن داخلي او خارجي للدولة التركية الا وكان للمجلس يد فيه، وفي رسم ابعاده وسياساته وتوجهاته، وشمل ذلك مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مجلس الامن والسياسة الخارجية

لم يقتصر عمل مجلس الامن القومي على الداخل التركي بل ان صلاحياته تعدت ذلك الى القضايا الخارجية، وهذا ما يعكس مدى سعة الصلاحيات التي اصبح يتمتع بها بعد انقلاب 1980، والتي اقرت في دستور 1982. فمن خلال نظرة عامة على نشاطات مجلس الامن واجتماعاته للسنوات الممتدة من عام 1984 وحتى عام 1990، عقد المجلس تسع وسبعون اجتماعا، كان خمسة عشر منها قد ناقش السياسة الخارجية للدولة التركية، وقد جاء ذلك عن طريق بيانات صحفية كان يصدرها المجلس حسب التطورات والقضايا الدولية التي كانت تركيا على صلة بها[4]. فعلى سبيل المثال اصدر مجلس الامن القومي بيانا في السادس والعشرين من حزيران عام 1985 بخصوص النزاع التركي اليوناني حول بحر ايجة، اذ بين فيه رؤيته وموقفه من الجانب اليوناني الذي يريد اعتبار بحر ايجة ضمن المياه الاقليمية التابعة له، وقد تلخصت رؤية المجلس باتخاذ كل ما من شأنه الوقوف بوجه هذا التوجه سياسيا او عسكريا اذا استدعى الامر، وقد تجدد الامر مرة اخرى عندما عقد مجلس الامن اجتماعه في الخامس والعشرين من اذار عام 1987، لمعالجة نفس المشكلة اذ اصدر بيانا جاء فيه:(ان القرارات والتطورات احادية الجانب التي اتخذتها اليونان بضم بحر ايجة اليها، استدعى من الجانب التركي اتخاذ كل ما يلزم للحول دون تنفيذ هذا الامر حرصا على مصالحها، وعلى الحكومة التركية تطبيق كل ما هو ضروري لحماية هذه الحقوق والمصالح والدفاع عنها)[5]. ويبدو من خلال اسلوب الخطاب ان مجلس الامن القومي يخاطب يخاطب اليونان، بغض النظر عن تذييل خطابه بتوجيه وحث الحكومة التركية على مواجهة الامر، مما يعكس الدور الحقيقي للمجلس في ادارة الدولة وعلى المستويين الداخلي والخارجي.

استمر مجلس الامن في توجيهاته للحكومة التركية في ما يخص سياسة الدولة الخارجية وقد ظهر هذا التوجيه هذه المرة من خلال اشتراك تركيا في قمتي حلف الناتو اللتان عقدتا في الثامن والعشرين من شباط وفي التاسع والعشرين من ايار عام 1989، واللتين ناقشتا القوة التقليدية الاوروبية ،وتحديث اسلحة دول الناتو النووية، اذا

1-Bülent Tanör, *İki Anayasa, 1961-1982*,(İstanbul, 1986),p.56.

[2] الاستقرار والتكييف الهيكلي في - رواء زكي يونس الطويل ،الحصار الاقتصادي على العراق واثره على نتائج برامج تركيا 1980- 1996، (القاهرة، 2001)، ص2.

3- Bkz. http://www.mgk.gov.tr/Turkce/basinbildiri1997/2nisan1997.htm (Erişim Tarihi 31 Ağustos 2009).

[4] - Arş. Gör., Op. Cit.,pp.83-84.

[2]- http://www.mgk.gov.tr/Turkce/basinbildiri1987/25mart1987.htm (Erişim Tarihi 31 Ağustos 2009).

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.279
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

طالب المجلس بشمول تركيا بهذا الامر، والحرص على تقوية الترسانة العسكرية التركية، من خلال العمل على تطوير هذه الاسلحة وزيادة اعدادها[1].

ازداد نشاط مجلس الامن القومي بالسياسة الخارجية في عقد التسعينيات من القرن العشرين، اذ شهدت السنوات الممتدة من عام 1991 الى عام 2002 تزايدا ملحوظا بالبيانات الصادرة من المجلس بالمقارنة مع عقد الثمانينات من القرن ذاته وفي مختلف القضايا والصعد بما فيها الخاصة بسياسة تركيا الخارجية، اذ شهدت هذه السنوات 154 اجتماع عقده المجلس في مختلف التوجهات كان ما يخص الامور الخارجية للدولة اثنان وتسعون اجتماعا، وهو ما يشكل ما نسبته 60%[2]. وهذا ان دل على شيء فهو يدل على امرين:اولهما استقرار الداخل التركي نسبيا خلال هذه السنوات مقارنة بالامور الخارجية، وثانيهما ان صلاحيات ونفوذ المجلس زاد حتى بات يتدخل ويرسم ويوجه سياسة البلد الخارجية.

تنوعت البيانات والتصريحات من قبل المجلس فيما يخص السياسة الخارجية فقد شهدت السنوات التي تلت عام 1991 خصوصا بعد وصول الحكومات الائتلافية الى السلطة في تركيا، (شهدت هذه السنوات اشتراك اكثر من حزب في تشكيل الحكومات المتعاقبة وحتى عام 2002)، واصبح امن الامة مرادفا لامن الدولة وبما ان امن الدولة هو من مسؤوليات مجلس الامن القومي لذا وجب ايضا الاهتمام والمحافظة على امن الامة والذي يرتبط الى حد كبير بسياسة الدولة الخارجية[3]. الامر الذي شجع المجلس للولوج اكثر في ثنايا السياسة الخارجية، فقد اخذت قضايا البوسنة والهرسك والبلقان وأفغانستان وأذربيجان والقوقاز وتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي وغيرها اهتماما كبيرا، وطالما صرح المجلس وابدى رأيه من خلال بيانات صدرها ووجه الحكومات التركية المتعاقبة بإتباع التوصيات والتوجيهات الصادرة عنه بخصوص هذه القضايا وغيرها[4] .

كما كان لمجلس الامن القومي دور بارز في توجيه سياسة تركيا الخارجية تجاه دول سوريا وايران والعراق، فقد تشعبت العلاقات مع هذه الدول وشهدت الكثير من المد والجزر، ففضلا على انها من دول الجوار الجغرافي، الا ان القضايا العالقة بين تركيا وكل دولة من هذه الدول تختلف الواحدة عن الاخرى، بينما تجمع الدول الاربعة مشكلة الاكراد الذين كانوا ينتمون لهذه الدول، وسبل معالجة هذه المشكلة وغيرها. وجاء في مقدمة المشاكل التي تعامل معها المجلس هي المشكلة الامنية والتي طالما شكل حزب العمال الكردستاني (partiya karkerên Kurdistan) (PKK)، تهديدا صريحا لوحدة الاراضي التركية والذي قاده عبد الله اوجلان الذي قاد حركة تمرد مسلح مطالبا باستقلال الاكراد وكان هناك مؤيدين كثر في جنوب شرق تركيا من الاكراد القاطنين في هذه المناطق، لهذا شكلت هذه المشكلة خطرا مركبا وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي بالنسبة لتركيا، خصوصا في نهاية فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، لهذا اولى مجلس الامن القومي التركي هذه المشكلة اهتماما بالغا وكان يصف هذه الحركة المسلحة بانها حركة متمردة تهدف الى تقسيم وحدة الاراضي التركية وتهدد استقرار الدولة[5]، ولكن المجلس كان يتعامل مع دول سوريا وايران والعراق بحذر لان افراد هذا التنظيم المسلح يستخدمون المنطقة الجبلية الحدودية الوعرة المشتركة بين هذه الدول ميدانا لتحركاتهم، فكان يرمز لهذه المنطقة من الحدود في الثمانينيات من القرن الماضي بمشكلة (جنوب شرقي الاناضول)، وفي التسعينيات من القرن ذاته اطلق على هذه التحركات المسلحة ب(الارهاب)[6]، ويبدو ان تغيير الاسم في التسعينيات جاء مع التوجه العالمي لمكافحة الحركات والعنف المسلح في عموم العالم بالرغم من عدم وضوح تعريف خاص اجمع عليه من ينادون بمكافحة الارهاب نظرا لاختلاف مصالحهم واختلاف الجهات المنعوتة به.

1- http://www.mgk.gov.tr/Turkce/basinbildiri1989/26mayis1989.htm (Erişim Tarihi 31 Ağustos2009).

2- Arş. Gör.,Op.Cit.p.86.

3- Ibid.p.87.

1- Bkz. http://www.mgk.gov.tr/Turkce/basinbildiri1997/2nisan1997.htm (Erişim Tarihi 31 Ağustos 2009).

2- *Kemali Saybaşılı'ya Armağan"* Burak Ülman ve İsmet Akça (der.), İstanbul, 2006), p.364.(

1-Bkz. http://www.mgk.gov.tr/Turkce/basinbildiri1990/28mart1990.htm, (Erişim Tarihi 31 Ağustos 2009).

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.279
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

الاستنتاجات

مر مجلس الامن القومي التركي منذ تاسيس نواته عام 1933 وحتى وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى السلطة عام 2002 بعدة مراحل، شهدت تطورا واضحا واضطرادا متزايدا في السلطات، ويبدو ان هذا التطور والنمو في الصلاحيات والاختصاص جاء بعد الانقلاب العسكري الاول الذي شهدته تركيا عام 1960،اذ يعد مجلس الامن القومي التركي مؤسسة تميل الى الجانب العسكري اكثر من كونها مدنية، لان مفاصل القرار فيه تدار من قبل العسكريين، كما ان اكثر من نصف اعضاءه وقياداته هم من العسكر.

ويظهر من خلال عمله على مدى سنوات البحث ان المجلس هو مؤسسة رقابية لكل مؤسسات واحزاب الدولة التركية للحفاظ على المبادىء التي رسخها اتاتورك في بناء الدولة التركية، فكان أي تهديد يحاول ان يغير ما جاء في هذه المبادىء يتم التعامل معه من قبل المجلس من خلال تحريك كل ما يمكن ان يوقف هذا التغيير حتى لو استدعى ذلك استعمال القوة العسكرية، اذا كانت المؤسسة العسكرية التركية بكامل صنوفها تنتظر الاشارة من المجلس للتحرك ضد أي تهديد يحاول تقويض ما جاء به اتاتورك. وقد ظهر ذلك جليا على كل الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا طوال مدة البحث.

ظهرت ذروة قوة مجلس الامن القومي بعد انقلاب عام 1980، اذ تمتع المجلس بصلاحيات غير مسبوقة، بل اصبح المؤسسة الاولى في تركيا لقيادة الدولة وتوجيهها، ولم تقتصر اعماله على الداخل التركي بل تعدت ذلك الى التدخل في رسم وتوجيه السياسة الخارجية التركية وخصوصا في مرحلة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ان ضباط الجيش كانت لهم اليد الطولى في ادارة امور الدولة والسيطرة عليها، فقد بلغت هذه القوة ذروتها بعد وضع دستور جديد للبلاد عام 1982،اعطى الصلاحيات الكاملة للمجلس واطلق يده في كل مفاصل الدولة وبمختلف مسمياتها، بل تعدى تلك الصلاحيات الى منع محاسبة قيادات المجلس في المستقبل ليطلق ايديهم في كافة القرارات التي اتخذوها، كما ثبتت بنود في هذا الدستور ووصفها بانها قوانين غير قابلة للتغيير لضمان استمرار سطوة وصلاحيات المجلس، الامر الذي يعكس قوة وسيطرة هذه المؤسسة على الدولة التركية وسياساتها الداخلية والخارجية.

المصادر

1- احمد مشعان نجم ، مكانة تركيا الدولية ، دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية ،(عمان،2017).
2- انس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول اوربا الغربية 1950-1960، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية- جامعة بابل -2005.
3- حنا عزو بهنان، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل،)د،ت).
4- رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، (القاهرة، 1990).
5- رواء زكي يونس الطويل ،الحصار الاقتصادي على العراق واثره على نتائج برامج الاستقرار والتكييف الهيكلي في تركيا 1980- 1996، (القاهرة، 2001).
6- طلال يونس الجليلي، قراءة في أفكار النخبة السياسية التركية، (الموصل، 2006).
7- ف.أ دانيلوف، الجيش في تركيا سياسة وانقلابات، ترجمة يوسف الجهماني، (دمشق 2001).
8- فيروزاحمد، صنع تركيا الحديثة ، (القاهرة ،2001).
9- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، (بيروت، 1997) .
10- منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997،(بيروت،2012).
11- نوبار هوبسبيان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، إعداد سامي الرزاز وغانم بيبي، (بيروت ،1985).

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.279
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

12- Arş. Gör., Milli Güvenlik Kurulu ve Dış Politika Bulut GÜRPINAR. Gebze Yüksek Teknoloji Enstitüsü, Strateji Bölümü,(Kocaeli,2013).
13-Bülent Tanör, İki Anayasa, 1961-1982,(İstanbul, 1986).
14-Bulut Gürpınar, "1982 Anayasası'na Göre Milli Güvenlik Kavramı", Hasan Kalyoncu Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi,(Aralık 2012).
15- Hikmet Özdemir, Rejim ve Asker, (İstanbul, 1993).
16- Muharrem Balcı, MGK ve Demokrasi: Hukuk-Ordu-Siyaset, Yöneliş Yayınevi, (İstanbul 2000).
17- Muhsin Batur, Anılar ve Görüşler, "Üç Dönemin Perde Arkası", (İstanbul, 1985).
18- Tayfun Akgüner, 1961 Anayasasına Göre Milli Güvenlik Kavramı ve Milli Güvenlik Kurumu, İstanbul Üniversitesi SBF, 19XX.
19- Kemali Saybaşılı'ya Armağan" Burak Ülman ve İsmet Akça (der.), (İstanbul, 2006).
20- Bkz. http://www.mgk.gov.tr/Turkce/basinbildiri1997/2nisan1997.htm (Erişim Tarihi 31 Ağustos 2009).
21-http://www.mgk.gov.tr/Turkce/basinbildiri1987/25mart1987.
htm (Erişim Tarihi 31 Ağustos 2009).
22- http://www.mgk.gov.tr/Turkce/basinbildiri1989/26mayis1989.
htm (Erişim Tarihi 31 Ağustos2009).
23- Bkz. http://www.mgk.gov.tr/Turkce/basinbildiri1997/2nisan1997.htm (Erişim Tarihi 31 Ağustos 2009).
24- Bkz. http://www.mgk.gov.tr/Turkce/basinbildiri1990/28mart1990.
htm, (Erişim Tarihi 31 Ağustos 2009).
25-https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2011.pdf?lang=ar